أثر

التميز في المؤسسات غير الربحية

المشهد القانوني للعمل الخيري في الخليج العربي

يتعين علينا أن نغير طريقتنا في النظر إلى الجوع في العالم

إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة

نشرة أثر

العدد السابع عشر
نوفمبر 2022

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies

مقدمة

أهلًا بكم أعزاءنا القرّاء في العدد السابع عشر من نشرة أثر، حيث نقدم في هذا العدد جملةً من المواضيع المعرفية والفكرية ذات الصلة بالعطاء والإبداع في العمل الخيري، البداية «من الميدان» وفيه حوارٌ مع البروفيسور هيرمان ليونارد Herman Beukema Leonard، أستاذ الإدارة العامة في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفرد، ويدور موضوع الحوار عن التميز في المؤسسات غير الربحية، حيث يناقش هيرمان ليونارد المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الخيرية ضمن بيئةٍ سريعة التغير، أما في باب «قراءة في كتاب» تقدم النشرة تلخيصًا لتقرير المشهد القانوني للعمل الخيري في الخليج العربي الصادر عن "المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح"، يستكشف التقرير القوانين والأنظمة التي تؤثر على العمل الخيري في كلٍ من "الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية"، كما يسلط الضوء على القضايا الرئيسية والعقبات القانونية التي من المحتمل أن يواجهها المتبرعون وفاعلو الخير في هذه الدول الأربع عند تكوين مؤسسة خيرية وتشغيلها أو حتى عند الانخراط في الأنشطة الخيرية، أما في باب «استشراف» تعرض النشرة مقالًا من تأليف "بيل جيتس" تحت عنوان "يتعين علينا أن نغير طريقتنا في النظر إلى الجوع في العالم" يتحدث فيه عن أزمة الغذاء العالمية والأمن الغذائي ويشير إلى أن "مشكلة الجوع لا يمكن حلها بالاعتماد على المساعدة الإنسانية وحدها، بل من الضروري أيضًا الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الزراعة"، وختامًا في باب «قيادة العمل الخيري» تستعرض النشرة دراسةً تحت عنوان "إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة" وقد تحدد الهدف الرئيسي من الدراسة في التعرف على إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة، واستكشاف المعوقات التي تواجهها وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها.

سائلين الله عزَّ وجلَّ التَّوفيق والسَّداد وحُسن القبول

رؤيــة علميــة لرسالة خيرية

نشــرة أثــر

نشـرة معرفيـة مفتوحة الوصـول تُعنى بتطويـر العمـل الخيـري وتعزيـز التوجـه نحـو تبني أفضل الممارسـات في مجال العمـل الإنسـاني مـن خـلال تقديـم المعـارف والممارسـات والبحـوث القائمـة علـى مفاهيـم واتجاهـات العمـل الإنسـاني بهـدف تمكيـن المنظمـات والممارسـين فـي مجـال العمـل الخيـري مـن إحـداث الأثـر المطلوب.

تصـدر النشـرة كل شـهر عـن المركـز العالمـي لدراسـات العمـل الخيـري في الهيئـة الخيرية الإسـلامية وفق منظور علمـي يهتـم بالدراسـات والأبحاث في مجال العمل الخيـري والاجتماعي تحت شعار: **رؤية علمية لرسالة خيرية**

العدد السابع عشر

نوفمبر 2022

الفهرس

من الميدان

4 التميز في المؤسسات غير الربحية

قراءة في كتاب

9 المشهد القانوني للعمل الخيري في الخليج العربي

استشراف

15 يتعين علينا أن نغير طريقتنا في النظر إلى الجوع في العالم

قيادة العمل الخيري

21 إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

التميز في المؤسسات غير الربحية

حوار مع البروفيسور هيرمان ليونارد Herman Beukema Leonard

أستاذ الإدارة العامة في كلية إدارة الأعمال بجامعة هارفرد

إن المشهد الذي تواجهه مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين في المؤسسات غير الربحية مربك من حيث سرعة تغير القوانين، والفرص المتغيرة للعثور على الموارد، والاحتياجات والطلبات المختلفة للمؤسسة، مما يدفع لطرح تساؤلٍ جوهري: كيف يمكن أن تحافظ المؤسسات على تركيزها في تحقيق أهدافها وتحكم سيطرتها في خضم هذا الوضع؟ يناقش الأستاذ هيرمان ليونارد في هذا الحوار التحديات التي تواجه القطاع غير الربحي ويستعرض نبذةً من برنامجه التعليمي حول تحقيق وإدارة التميز في المؤسسات غير الربحية، وقبل الشروع في الحديث نعرض بعض المفاهيم الأساسية التي يناقشها ضيف الحوار في حديثه وفي محاضراته الجامعية:

- أكبر تحدي تواجهه مجالس الإدارة في المؤسسات غير الربحية يكمن في مواظبة التركيز على الأهداف الرئيسية وعدم الحياد عنها وتطوير استراتيجية لتحقيقها وإنشاء مجموعة من التكتيكات والعمليات والإجراءات التي تتماشى مع إنتاجية المؤسسة وتحقيق أهدافها.
- في المؤسسات الرائدة في الخدمات الاجتماعية، يجب أن يتصف مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية بالوفاق الدائم، ويلزمهم امتلاك رؤية واضحة ومشتركة للأهداف والاستراتيجية المتبعة لتحقيقها.
- تعمل المؤسسات غير الربحية دائمًا في بيئات سريعة التغير، ولذا فهي بحاجة إلى الحفاظ على «الوعي بالموقف واللحظة الراهنة»، ومراجعة مناهجها لتتلاءم مع التغيرات والتحولات السريعة، وإجراء التغييرات باستمرار.

المحاور: أهلًا بك سيد ليونارد، دعني أبدأ الحديث عن المؤسسات الاجتماعية، ما نوع المؤسسات التي تندرج تحت تصنيف «مؤسسة اجتماعية» وكيف تعرف هذا النوع من المؤسسات؟

هيرمـان ليونـارد: المؤسسـة الاجتماعيـة هـي مؤسسـة غرضها الأساسـي تحقيق قيمـة اجتماعية وبعـض الأهداف الاجتماعيـة، ونطلق هذا التصنيف علـى أي مؤسسـة تتخـذ مـن المهـام والخدمـات الاجتماعية أساسًا لعملها.

هـذا التعريـف بموجب القانون يشـمل المؤسسـات غيـر الربحيـة، ويمكنـه أن يشـمل كذلـك مـا يسـمى بالمؤسسـات الاجتماعية الجديدة، وهي مؤسسـات ربحيـة تأسسـت لتحقيـق نتائـج اجتماعيـة، ولكنهـا تسـلك سـلوك النشـاط الربحـي مـن خـلال قابليـة التوسع في العمل ومداولة رأس المال.

هنـاك فرضيـة نسـتخدمها توفـر منهجًـا لتحديـد مجموعـة المؤسسـات التـي نتحدث عنهـا، وهي أن السـمة المميـزة والأكثـر أهميـة لهذه المؤسسـات كـون مهمتهـا المركزيـة اجتماعيـة وليسـت خاصـة، ونشـير إلـى هـذه المؤسسـات على أنها «مؤسسـة ذات مهمـة اجتماعيـة Social-Mission-Driven Organization»، وقـد يكـون لهـذا النـوع مـن المؤسسـات أشـكال تنظيميـة مختلفـة (غيـر ربحية، ربحيـة، حكوميـة) إلا أنهـم جميعًـا يتشـاركون صفات موحـدة، ويواجهـون نفـس التحديـات الإداريـة، ويحتاجـون إلـى نفس الاسـتراتيجيات لتحقيق القيمة الاجتماعية، وتشـترك هذه المؤسسات في الصفات والاسـتراتيجيات ومواجهـة نفس التحديـات أكثر من المؤسسـات الأخـرى التـي لا تتمركـز مهامهـا حـول الخدمات اجتماعية.

المحـاور: مـا هـي بعـض التحديـات الحاسـمة التي تواجـه مجالـس إدارة وقـادة المؤسسـات غيـر الربحية اليوم؟

هيرمـان ليونـارد: هنـاك العديـد مـن التحديـات والقضايـا، لكـن التحـدي الأكبـر يكمـن فـي القـدرة علـى اسـتمرارية التركيـز علـى الأهـداف الرئيسـية، وتطويـر اسـتراتيجية لإنجازهـا، وتوليـد مجموعة من التكتيـكات والعمليات والإجراءات التي تتماشـى مع إنتاجية المؤسسة وتحقيق أهدافها.

يواجـه الرؤسـاء التنفيذيـون ومجالـس الإدارة فـي القطـاع غيـر الربحـي مصاعـب عديـدة مـن حيـث تضـارب الاحتياجـات وتبـدل القوانيـن وتغير أسـاليب الحصـول علـى الموارد التي يحتاجـون إليها، يمكن أن ينتـج عـن هذا الوضـع «تفلـت نطاق المهـام» وهو التراكـم العشـوائي للأهـداف والمهـام الجديـدة بسـبب تركيز المؤسسـة علـى التمويل بـدلًا من أداء مهامها، أو «تشـويه المهـام» ويحدث بوجود ضغط يدفع المؤسسـة بشـكلٍ منهجي بعيـدًا عن مهمتها باتجاه مهام أخرى.

ويتطلـب بناء مؤسسـة فعّالـة والحفاظ على مسـار مهمتهـا وتنفيذهـا تركيـزاً اسـتراتيجيًا واضحًـا، واسـتراتيجية عاليـة التطـور مدعومـة بعمليـات شـديدة التنسـيق، وهـذا هـو محـور بحثنا ودراسـتنا عـن المؤسسـات الاجتماعيـة، ونحـن نؤيـد التوجـه القائل بأن جميع المؤسسـات غير الربحية، أو بالأحرى جميع المؤسسـات ذات المهمة الاجتماعية يجب أن تكون عالية الأداء.

المحـاور: يجـب أن تتمتـع مجالـس الإدارة فـي المؤسسـات غيـر الربحيـة بعلاقـات فعّالـة مـع المديريـن التنفيذييـن، ولكـن مـا الـدور الـذي يلعبـه رؤسـاء المجالـس فـي تعزيـز هـذه العلاقـات؟ ومـا الخطأ الذي من الممكن أن يقعوا فيه؟

هيرمـان ليونـارد: سـأجيب عـن هـذا السـؤال بالاقتبـاس مـن تولسـتوي: كل مجالـس الإدارة والفـرق التنفيذيـة الناجحة تتشـابه، لكن لكل مجلس إدارة وفريـق تنفيـذي غيـر ناجح طريقتـه الخاصة في التعاسة[1]

فـي المؤسسـات الاجتماعيـة عاليـة الأداء، يضـع مجلـس الإدارة وفريـق الإدارة التنفيذيـة مجموعـة أهـداف متفق عليهـا وواضحة لتحقيقهـا، ويطورون استراتيجيات متماسـكة لإنجاز هذه الأهداف، إضافةً إلـى تنظيمهـم وتنفيذهـم لمجموعـة ملائمـة مـن الإجراءات تتماشـى مع تلك الاستراتيجيات، ولتحقيق ذلـك، يجـب أن يعمـل مجلـس الإدارة والفريـق التنفيـذي معًـا بجد وانضبـاط وتركيز مـن أجل تطوير مجموعة متماسـكة ومتسقة من الرؤى والمحافظة عليهـا، رؤيـة للهدف الـذي يحاولون تحقيقـه، ورؤية لدورهـم ومسـاهمتهم في الوصـول للهدف، ورؤية للأنشـطة والعمليـات التـي سـيحتاجون إليهـا لإحراز التقـدم نحو الهدف المنشـود، وذلـك بدوره يتطلب تواصـلًا قويًـا بين الرئيـس التنفيـذي ومجلس الإدارة مـن جهـة، وبيـن العمـلاء والعامليـن والداعمين من جهةٍ أخرى.

المحـاور: لمـاذا تعتقـد أنـه علـى المؤسسـات غيـر الربحيـة كتابـة «بيانـات المهام» التي يمكـن اعتبارها بمثابـة وعـد بتقديـم قيمـة اجتماعيـة محـددة، مـا أهمية فعل ذلك؟

1. عبـارة تولسـتوي الأصليـة فـي روايـة (أنـا كارنينـا) "جميع العائـلات السـعيدة تتشـابه، وكل عائلـة تعيسـة تعيسـةٌ على طريقتها

هيرمـان ليونارد: من المهم أن تتصف المؤسسـات غيـر الربحيـة بالشـفافية بشـأن مـا تريـد تحقيقـه لسببين أساسيين:

خارجيًـا: لأنه من المفيد للممولين والجهات الأخرى فهـم نوايا المؤسسـة، ليتمكنوا من تحديد موقفهم بخصـوص دعمها، ثم عندما يقـررون دعمها يقيمون أداءهـا بنـاءً علـى إحرازها تقدمًـا في تحقيـق رؤيتها، ويقررون فيما إذا كان سيستمر الدعم أم لا.

وداخليًـا: لأنـه من المهـم أن يمتلـك العاملين داخل المؤسسـة غيـر الربحيـة فكـرة جليـة عـن الأهـداف التـي تتطلـع المؤسسـة لتحقيقهـا، لأن هـذا سيسـاعدهم علـى معرفـة الإجـراءات التـي تقـع مسـؤولية اتخاذهـا علـى عاتقهـم، ويحفزهـم علـى بـذل المزيد من الجهد، وإيجاد طـرق جديدة وخلاقة فـي سـبيل تحقيـق الأهـداف، كمـا سيسـمح لهـم أيضـاً بتحديد الإجـراءات التي يتخذونهـا الآن (أو التي مـن المحتمـل أن يتخذونهـا) والتـي لا تتماشـى مع تحقيـق الأهـداف، كلمـا زاد وضـوح الأهـداف الرئيسـية، زادت احتماليـة اتخـاذ إجـراءات عاليـة الإنتاجيـة وفعّالـة وتحقـق الغاية المرجـوة، كما تزيد احتماليـة قدرتنـا علـى تعلـم طـرق أفضـل للوصـول إلى هذه الأهداف بمرور الوقت.

المحاور: بما أننا عرضـة لمواجهة بعض الاضطرابات الاقتصاديـة التـي يمكـن أن تؤثـر علـى المؤسسـات غيـر الربحية بعـدة طرق، ما الإجـراءات الاحترازية التي تقترحها على المؤسسات غير الربحية؟

هيرمـان ليونـارد: لا يمكـن الاسـتعداد فعليًـا للاضطرابـات، كل مـا بالإمـكان فعلـه التكيـف معه، قـد تبدو هـذه الفترة مضطربة، لكـن جميع الأوقات تكـون كذلـك ولكـن بطرق مختلفـة، دائمًـا ما تكون المؤسسـات غيـر الربحيـة موجـودة فـي بيئـة مليئة بالتحديـات والفرص سـريعة التطور، ولـذا هي بحاجة دائمًا إلى التكيف، مما يعني أنها بحاجة:

- **أولًا:** الحفـاظ على «الوعـي بالموقف أو اللحظة الراهنـة» أي فهمهـا للعناصـر الأساسـية للبيئـة المحيطة بها.
- **ثانيًـا:** إعـادة التفكير فـي النهج والأسـاليب التي تعمـل بهـا وتخلصهـا مـن الإجـراءات التقليديـة التـي كانـت فعالـة فـي السـابق، وابتـكار بديـلًا مناسبًا يتوافق مع الظروف الجديدة.
- **ثالثًا:** تنفيذ سياسات التغيير باستمرار.

قـد يكون عالم اليوم المضطرب أكثر صخبًا واضطرابًا مـن المعتـاد، ولكـن، وبشـكلٍ مختصـر، كل مـا على المؤسسات فعله الآن ودائمًا: التعلم والتكيف.

المحـاور: يبـدو أن مسـألة الرقابـة الماليـة علـى المؤسسـات غيـر الربحيـة تواجـه اهتمامًـا تنظيميًـا وتركيـزًا إعلاميًـا، تبعًـا لذلك، هل تتطور مسـؤوليات مجالس الإدارة في هذا المجال؟

هيرمـان ليونـارد: نعـم تتطـور، ولكن هـذا لا يعتبر بالضـرورة مؤشـرًا جيـدًا، بالتأكيـد المسـاءلة الماليـة سـمة مهمـة للمؤسسـات غيـر الربحية عاليـة الأداء، لكـن التركيز المفرط على المسـاءلة المالية المحددة بدقـة يمكـن أن ينتج عنه تكلفة إضافيـة دون تقديم الكثيـر، وفـي بعـض الأحيـان لا تقـدم أي إرشـادات تتعلق بكيفية تحسين أداء المؤسسة لمهامها.

أود أن أرى تركيزًا متجددًا على أداء المهمة بدلًا من الأداء المالي، والذي يمثل في النهاية جزءًا صغيرًا فقط من الصورة العامة، ومن السهل قياس أداء المهام، وهذا سبب مهم وواضح يجعل من المهم للمؤسسات تطوير أهداف واضحة وقابلة للقياس وللالتزام بها، إذا لم تتصف الأهداف بالوضوح، فإن الضغط من أجل المساءلة سيؤول إلى محادثة حول المؤشرات المالية، ولكن إذا تمكنا من توضيح نتائج المهمة، يمكننا عندها توجيه مناقشة المساءلة لتدور حول ما تم إنجازه بالفعل، وحول القيمة الاجتماعية التي حققتها المؤسسة مقابل الوقت والثروة المستثمرين.

المحاور: تدرّس في الجامعة مادةً بعنوان «التميز في العمل غير الربحي»، هل اختلف المحتوى العلمي عمّا كان عليه قبل خمس سنوات؟ وهل تعتقد أنه سيكون مختلفًا في المستقبل؟ بعد خمس سنوات مثلًا؟

هيرمان ليونارد: الموضوعات الأساسية، والأسئلة الأساسية لم ولن تتغير، وكذلك القضايا الأساسية الدائمة، مثل فهم البيئة، وبناء الاستراتيجية واختيار أهداف رئيسية للتركيز عليها، وضمان التنفيذ والعمل الفعّال، لكن البيئة -التي تتكيف المؤسسات للعيش بداخلها- آخذة في التطور، وبالتالي بالتأكيد ستكون هناك تغيرات كبيرة في الإجابات التي تقدمها للمؤسسات.

التمويل مستمر في النمو بالفعل، وذلك تزامنًا مع صعود الأعمال الخيرية والتغييرات التي طرأت على توافر الأموال الحكومية من عدمها، والعديد من المتغيرات الأخرى، حيث تتغير علاقات التمويل تبعًا لإصرار المؤسسات والممولين الحكوميين على صب معظم تركيزهم على النتائج، وهناك اهتمام أكبر اليوم مما كان عليه قبل خمس سنوات بشأن بناء تحالفات أوسع «منظمات شبكية» يمكنها العمل بطريقة منسقة لتحقيق تغييرات على مستوىً أكبر، مثل التخفيف من حدة الفقر الذي لا يمكن للمنظمات الفردية معالجته بمفردها.

أفترض أننا سنشهد استمرارًا قويًا لهذه الاتجاهات، من ضمنها زيادة التركيز على تحديد الأهداف والإنجازات، والمزيد من الأشكال الشبكية الإبداعية للتنظيم والنشاط، والمزيد من الاهتمام بالعمل على التحديات المنهجية، وهذا سيفرض بدوره تطوير أدوات جديدة لتوجيه وتحسين الأداء في سياق الأنظمة يدًا بيد مع المنظمات عالية الأداء التي نعمل معها وندرسها.

نحن نتطلع بالفعل إلى التعلم الذي سيخلقه تحقيق التميز في المؤسسات غير الربحية خلال السنوات القادمة، بالإضافة إلى تعليم الآخرين ما تعلمناه في هذا المجال.

في العدد الخامس عشر من خلاصات معرفية قمنا بعرض مراجعة لكتاب

تميز الرئيس التنفيذي

العقليات الست التي تميز أفضل القادة عن البقية

يمكنكم قراءة الملخص عبر اتباع الرابط التالي:

https://bit.ly/3TryACG

قراءة في كتاب

مراجعة

عرض تلخيصي لتقرير

المشهد القانوني للعمل الخيري في الخليج العربي

The Legal Landscape for Philanthropy in the Arab Gulf

تقرير صادر عن المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح

The International Center for Not-for-Profit Law

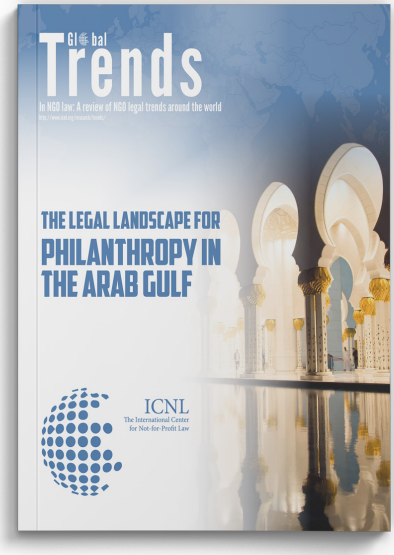

bit.ly/GTngoLLAG

نبذة تعريفية:

أصدر «المركز الدولي للقانون غير الهادف للربح The International Center for Not-for-Profit Law ICNL» عام 2017 تقارير قانون العمل الخيري، والتي تقدم معلومات عن القوانين واللوائح الوطنية التي تؤثر على العمل الخيري في تسعة بلدان (الكويت، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الصين، إثيوبيا، جنوب إفريقيا، الهند، نيجيريا) وقد عمل على تأليف هذه التقارير خبراء محليين بالشراكة مع المركز، وتملأ التقارير التفصيلية الفجوة الموجودة عن الأحوال القانونية المتعلقة بالأنشطة الخيرية في البلدان آنفة الذكر.

يستكشف هذا التقرير القوانين والأنظمة التي تؤثر على العمل الخيري في كلٍ من الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، كما يُسلط الضوء على القضايا الرئيسية

والعقبات القانونية التي من المحتمل أن يواجهها المتبرعون وفاعلو الخير في هذه الدول الأربع عند تكوين مؤسسة خيرية وتشغيلها أو حتى عند الانخراط في الأنشطة الخيرية.

وسيتم التركيز في هذا العرض على موضوعين تضمنهما التقرير، وهما: التغيرات التشريعية والتنظيمية المهمة، والتمويل شروط جمع التبرعات في الدول الخليجية الأربع.

مقدمة:

تغطي التقارير الصادرة عن المركز الدولي المسؤول عن قوانين المؤسسات غير الربحية أربع دول خليجية (الكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) حيث تتمتّع هذه الدول بالتزام عميق وتاريخي بالعمل الخيري، وتُظهر ثقافة مزدهرة من العطاء الخيري يقف وراءها عددًا من الأسباب على رأسها أحكام الشريعة الإسلامية التي تشجع معتنقيها -وفي بعض الحالات تلزمهم- بالعمل الخيري، فضلًا عن عائدات النفط الكبيرة.

وقد نفذت الدول الأربع في السنوات الأخيرة العديد من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، كان منها إصلاحات رئيسية أثرت على القطاع الخيري، حيث قامت بتحسين الإطار القانوني الموجود مسبقًا وتسهيل قدرة مانحي التبرعات على العطاء، ورغم ذلك، لم تؤدِ التغيرات إلى التخلّص من القيود الموجودة مسبقًا، وفي بعض الأحوال، أدت إلى المزيد من القيود الإضافية قد تكون أكثر عبئًا على العمل الخيري.

وعلى الرغم من التطورات التي حدثت، إلا أن هناك العديد من الحواجز القانونية ما زالت تُقيّد العطاء الخيري مانعةً إياه من الوصول إلى كامل إمكاناته في كلٍ من الدول الأربع، حيث غالبًا ما تواجه المؤسسات الخيرية العاملة في الخليج العربي في جميع مراحلها، من التأسيس إلى العمل إشرافًا حكوميًا مكثفًا ومتطلبات قانونية مرهقة.

أولًا: أبرز التغيرات التشريعية والتنظيمية في القطاع الخيري:

في الدول الخليجية الأربع التي يتناولها التقرير، كان هناك تغييرٌ كبير حدث ضمن البيئة التنظيمية والتشريعية للأعمال الخيرية على الشكل الآتي:

المملكة العربية السعودية

تضمّن برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي أُجريَ عام 2015 مراجعة شاملة لقانون وسياسة العمل الخيري، ووُضعَت بموجبه لائحة للجمعيات والمؤسسات الخيرية بخصوص القوانين التنفيذية الداخلية التي دخلت حيز العمل الرسمي عام 2016 فيما بعد، وهو أول إطار قانوني شامل يحكم عمل المؤسسات غير الربحية في تاريخ الدولة، ويُخضع الإطار الجديد المؤسسات غير الربحية بما فيها المؤسسات الخيرية والمستفيدين من الأعمال الخيرية إلى رقابة حكومية شاملة، لكنه يُحدث في الوقت نفسه العديد من التغييرات الإيجابية مثل إتاحة مجموعة واسعة من الخيارات القانونية لفاعلي الخير للاختيار من بينها، وزيادة عدد الفرص أمام المؤسسات الخيرية لتلقي المساعدة الحكومية، وتقليل الوقت المستغرق لتسجيل مؤسسة ما، وخفض الحد الأدنى لعدد المؤسسين المطلوب لتشكيل مؤسسة خيرية.

الإمارات العربية المتحدة

تعد «المدينة العالمية للخدمات الإنسانية» التي تأسست عام 2003 منطقة تجارية حرة تشكل مركزًا رئيسيًا للنشاط الخيري والإنساني في البلاد، وقد صدر في يونيو عام 2017 في مدينة دبي، التي لديها هيئة تنظيمية وإطار قانوني وتنظيمي مميز خاص بها للقطاع غير الربحي، قانون جديد يحكم وينظم عمل المؤسسات غير الربحية وهو القانون رقم 12 لعام 2017، والذي يحدد إجراءات تأسيس وتشغيل المؤسسة غير الربحية، لكنه لا يسري على جمعيات النفع العام والجمعيات الخيرية التي تغطيها قوانين أخرى، ويفرض المرسوم رقم 9 من القانون الصادر عام 2015 على المؤسسات الخيرية الحصول على موافقة خطية مسبقة من دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، والتي تعتبر الهيئة الرئيسية المنظمة للنشاط الخيري في دبي، قبل جمع الأموال أو نشر أي أخبار متعلقة بطلب التبرعات.

الكويت

فـي السـنوات الأخيـرة، تـم إدخـال بعـض التغييـرات الإيجابيـة علـى الإطـار القانونـي، مثل زيـادة المرونة فـي دمـج المؤسسـات الخيريـة العامـة، والترويـج للأساليب الإلكترونية لجمع التبرعات.

قطر

اعتمدت قطر التي اكتسبت سمعة إقليمية لتنوع مؤسساتها الخيرية والنطاق الكبير لها، لوائح جديدة عام 2014، وظهر فيها قانونان رئيسيان هما:

- القـرار الأميـري رقـم 43، الـذي أُنشِـئ بموجبـه هيئـة تنظيمية جديدة للإشـراف على الجمعيات الإنسـانية والخيرية، وهي «هيئة تنظيم الأعمال الخيرية» في قطر.
- القانـون رقـم 15، الـذي يوضـح جميـع القواعـد المرتبطة بتأسـيس وتشـغيل جمعية إنسـانية أو خيريـة فـي قطر، حيـث يفرض هـذا القانون على أي جمعيـة الحصـول علـى إذن مـن هيئـة تنظيـم الأعمـال الخيريـة قبـل الانخـراط فـي الأنشـطة والأعمـال الخيريـة، بمـا فيها أنشـطة جمـع التبرعـات وتقديمهـا، أو إنشـاء حمـلات جمـع التبرعـات، أو الانضمـام إلـى جمعيـة أو رابطة أجنبية.

ثانيًا: التمويل وشروط جمع التبرعات:

يستعرض هذا القسم الشروط والمتطلبات المفروضة على المؤسسات والهيئات الخيرية للحصول على التمويل أو لجمع التبرعات، حيث تعتبر حملات جمع التبرعات من الأنشطة الأساسية للعديد من مؤسسات المجتمع المدني، ولا سيما تلك التي تعمل في مجال العمل الخيري، وفي جميع البلدان الأربعة، يلزم الحصول على إذن وزاري قبل أن تتمكن أي مؤسسة خيرية من المشاركة في أي دعوة لجمع التبرعات أو تلقيها، سواء كانت هذه التبرعات مالية أو غير مالية، وتختلف القواعد والإجراءات بين الدول الأربع، إلا أن الشائع هو وجود رقابة حكومية صارمة على جمع التبرعات والأنشطة المتعلقة بها.

المملكة العربية السعودية

يجب أن تحصل المؤسسات غير الربحية قبل شهر أو خمسة عشر يومًا على الأقل على إذنٍ حكومي قبل الانخراط في أي نوع من أنواع جمع التبرعات، وهناك استثناءٌ واحد فقط يخص جمعيات المصلحة العامة بجمع التبرعات مباشرةً دون إذنٍ مسبق من «وزارة الشؤون الاجتماعية»، وفي كثيرٍ من الحالات، يجب على المتبرعين التبرع من خلال وسيلة حكومية معتمدة مسبقًا، على سبيل المثال، يجب على التبرعات الموجهة لصالح القضية السورية أو ضحايا الزلازل، أن تكون عبر «مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية»، كما يتوجب على معظم التبرعات الأخرى التي يقدمها المتبرعين أن تمر من خلال برنامج «الخير الشامل» التابع للحكومة، والذي يشرف على اختيار وفحص المستفيدين الذين يمكن للمتبرعين اختيارهم، وهناك طريقة أخرى للتبرع وهي إرسال رسالة نصية إلى رقمٍ حكومي، وتتطلب هذه الوسيلة من المتبرع الكشف عن هويته ومعلومات الاتصال الخاصة به.

الإمارات العربية المتحدة

يجب أن توافق «هيئة تنمية المجتمع» في دبي على جميع التبرعات والمنح والهبات التي تتلقاها المؤسسات غير الربحية والتي يحكمها القانون رقم 12 الصادر عام2017، ووفقًا للمرسوم رقم 9 لعام 2015، يجب أن تحصل المؤسسات غير الربحية على موافقة خطية من «هيئة تنمية المجتمع» قبل مباشرة جمع التبرعات أو حتى الإعلان عن أنشطة متعلقة بها، حتى لو كانت الحملة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، والأمر سيان بالنسبة للجمعيات الخيرية التي تشرف عليها «دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري»، حيث يجب أن تتقدم بطلب رسمي للحصول على موافقة الدائرة المشرفة قبل الانخراط في أي نشاط لجمع التبرعات، ويجب أن تتوافق هذه الطلبات مع المرسوم رقم 9 المذكور أعلاه، أما بالنسبة لمضمون طلب جمع التبرعات المقدم إلى هيئة التنمية، يجب أن ينطوي

على تفاصيل دقيقة بشأن المعلومات المتعلقة بنشاط جمع التبرعات، وأسماء الأفراد المعنيين بجمع الأموال، والمكان، وطرق التحصيل، والمستفيدين، والمبالغ التي من المتوقع جمعها، ويجب إكمال هذا الطلب لكل نشاط على حدة، وليس من المسموح للأفراد بجمع التبرعات أو حتى تقديم طلب لذلك مهما كانت طبيعة النشاط المستهدف، سواء كان لدعم قضية ما أو حتى جمع كتب لصالح مؤسسة خيرية، حيث أن هذا الأمر مسموحٌ به فقط للمؤسسات والجمعيات المرخصة من قبل «دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري»، وأي عملية لجمع التبرعات تنتهك القواعد والقوانين تصادر مباشرةً، ويمكن أن يتعرض القائم بها للغرامات أو السجن أو كليهما.

الكويت

لا يسمح للجمعيات الخيرية العامة في الكويت بالمشاركة في جمع التبرعات إلا بعد الحصول على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وللحصول على الموافقة، ينبغي أن تحدد المؤسسة الخيرية المدة اللازمة والطرق المستخدمة في العملية، ومن المهم أن يتماشى الهدف من جمع التبرعات مع الأهداف التنظيمية للمؤسسة، وفي حال كان الغرض من جمع التبرعات مرتبط بقضية دولية، فيجب عندها الحصول على إذن من وزارة الخارجية.

قطر

يجب أن تحصل المؤسسة على تصريحٍ حكومي يسمح لها بجمع التبرعات قبل مباشرة العمل، ويتطلب الحصول على التصريح معلومات شاملة عن الهدف من جمع التبرعات، والطرق المستخدمة، والمواقع التي سيتم جمع التبرعات فيها، إضافةً إلى أسماء وعناوين ورقم هوية جامعي التبرعات، وينص القانون في قطر على قواعد مفصلة تحكم صناديق التبرعات، تشمل وجوب إنشاء لجنة من ثلاثة أشخاص لفتح الصندوق، وتقديم تقرير عن المبالغ التي جُمِعت، وإيداع التبرعات في حساب مصرفي معتمد مسبقًا، ولا تُستثنى المراكز الدينية من هذه اللوائح، حيث لا يمكنها جمع التبرعات أو قبولها إلا بموافقة حكومية مسبقة.

يتعين علينا أن نغير طريقتنا في النظر إلى الجوع في العالم

تأليف: بيل جيتس Bill Gates

تسبب الصراع الروسي - الأوكراني في شهر فبراير عام 2022 في توقف تدفق الحبوب من أوروبا إلى إفريقيا، الأمر الذي أدى إلى خلق أزمة إنسانية أخرى في قارة ثانية، فقد كانت أربع عشرة دولة إفريقية تعتمد على أوكرانيا وروسيا في الحصول على نصف احتياجاتها من القمح، وقد توقف نقل تلك الشحنات من القمح الآن، وأدت الصدمة التي هزت الإمدادات إلى ارتفاع سعر القمح البديل ليبلغ أعلى مستوىً له منذ 40 عامًا، وفي نهاية المطاف، أخذت الأسعار في الهبوط بعد ثلاثة أشهر من الصراع، ولكن قبيل ذلك، كان العالم قريبًا من حدوث مجاعة، مما دفع الزعماء والرؤساء إلى دق ناقوس الخطر والمطالبة بإرسال مساعدات، بما في ذلك الأموال والغذاء، إلى بلدان جنوب الصحراء الكبرى فورًا.

ومع ذلك، فإن الأزمة لم تبدأ مع بداية الصراع الروسي الأوكراني، فحتى قبل الحرب، كان حجم المساعدات الغذائية يرتفع ارتفاعًا كبيرًا، ومن المتوقع أن يستمر في الارتفاع حتى نهاية العقد، وذلك شيء جيد جدًا وضروري من ناحية، إذ أن العالم ينبغي له أن يكون سخيًا وأن يمنع الناس من التعرض للجوع، ولكن من ناحية أخرى، لا يحل ذلك المشكلة الأكبر، فقد كشف الصراع في أوكرانيا أن مشكلة الجوع لا يمكن حلها بالاعتماد على المساعدة الإنسانية وحدها، بل من الضروري أيضًا الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الزراعة.

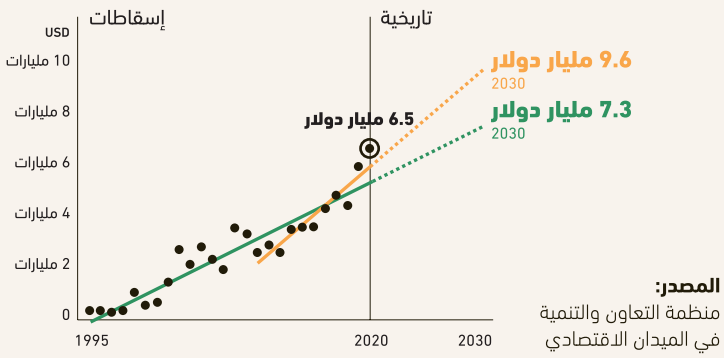

ولـذا، فـلا ينبغـي أن يقتصـر الهـدف علـى تقديـم المزيـد مـن المعونـة الغذائيـة، بل يجـب أيضًا ضمان انعـدام الحاجة إلى أي مسـاعدة فـي المقام الأول، ويسـتحق الأمر التوقف لطرح سـؤالًا أساسـيًا: لماذا هـددت أزمـة فـي أوروبـا الشـرقية بتجويـع ملايين الأشـخاص على بعد آلاف الكيلومترات؟ إنها مسـألة معقـدة، ولكـن الأمـر يتعلـق فـي الغالـب بمـدى سـهولة إنتـاج الغـذاء في أماكـن دون أماكـن أخرى، فمنـذ السـتينيات، ازدادت الإنتاجيـة الزراعيـة فـي جميـع أنحـاء العالـم، وشـهد المزارعـون زيـادةً فـي حجـم محاصيلهـم، إلا أن هذه الزيـادة لم تحدث في كل مـكان بنفـس المعـدلات، ففي الصيـن والبرازيل مثـلًا، نمـت المحاصيـل بشـكلٍ كبير، فـي حين ظلت الإنتاجيـة فـي العديـد مـن بلدان جنوب شـرق آسـيا -لاوس وكمبوديـا علـى سـبيل المثـال- دون المتوسـط العالمـي، أما فـي إفريقيا جنـوب الصحراء الكبـرى، فـكان نمـو المحاصيـل بطيئًـا جـدًا مقارنـةً بنمـو المحاصيـل في أي مكان آخر مـن العالم، بل لم يبلغ حتى المسـتوى الكافي لسـد احتياجات السكان المحلييـن، وعندمـا تعجـز منطقـة مـا عـن إنتـاج مـا يكفـي لإطعـام سـكانها، فمـا مـن خيـار أمامهـا إلا اسـتيراد الغـذاء، وهو ما تفعلـه إفريقيـا بتكلفة تبلغ نحو 23 مليار دولار أميركي سنويًا.

إن تدنـي الإنتاجيـة الزراعيـة له صلة وثيقـة بالظروف التـي يعمل فيهـا المزارعون الأفارقـة، فأغلب الناس يتكسّـبون من زراعـة قطع صغيرة جدًا مـن الأراضي، وغالبًـا لا تتجـاوز مسـاحتها هكتـارًا واحـدًا، ولا يسـتخدمون ما يكفي من الري أو الأسـمدة، ولذلك فكلمـا حدثـت صدمـة للنظـام الغذائـي الأوسـع، ورافقهـا انخفـاض إجمالـي الإمـدادات الغذائيـة العالميـة، لا يسـتطيع هـؤلاء المزارعـون زراعـة مـا يكفـي لسـد العجز، وعندئذٍ يعانـي الناس من الجوع، هـذه المـرة كانت الصدمـة عبارة عن حـرب أدت إلى قطيعـة بيـن مـزارع أوروبـا الشـرقية وسلسـلة الإمـدادات العالميـة، ولكـن فـي المـرة القادمة قد تكـون الصدمـة من نـوعٍ مختلف، كأن تحـدث موجة جفـاف أو موجـة حر تدمر مـزارع بأكملها في مختلف أنحـاء إفريقيـا، وفي واقـع الأمر، فإن هذا السـيناريو احتمال وارد الحدوث.

وهنـا يبـدأ الحديـث عـن تغيـر المنـاخ، حيـث يمثـل مشـكلة أكبـر بكثيـر مـن أزمـة تعطـل الإمـدادات الغذائيـة العالميـة التـي تسـببت بهـا الحـرب فـي أوكرانيـا، حيـث يُعتبـر التغيـر المناخـي أكبـر تهديـد للإنتـاج الغذائـي منـذ اختـراع الزراعـة، وخاصـة فـي إفريقيـا حيث تتدهور البيئة بسـرعة أكبر من أي مكان آخـر في العالم، ولكي نرى بشـكل أكثـر وضوحًا التأثير المحتمـل لتغيـر المنـاخ علـى الزراعـة فـي إفريقيـا، قامـت مؤسسـتنا (مؤسسـة بيـل ومليندا غيتـس) مؤخـرًا بدعـم تطويـر أداة للعـرض المرئـي للبيانـات تحـت مسـمى «أطلـس التكيـف الزراعـي»، وعندما رأى الخبـراء النتائـج المرئية انصدمـوا وأصيبوا بالهلع، ولمزيـدٍ مـن التوضيح، سـنأخذ محصول الـذرة كمثال لعرض النتائج.

تمثـل الـذرة نحـو 30% مـن كل السـعرات الحراريـة التـي يتناولهـا البشـر فـي البلـدان الواقعـة جنـوب الصحـراء الكبـرى فـي إفريقيـا، إنـه محصـول مهـم

للغاية، ولكنه أيضًا حساس، فعندما تتجاوز درجات الحرارة 30 درجة مئوية، تتعثر عملية النمو، ويتباطأ التلقيح وعملية التركيب الضوئي، وكل درجة إضافية فوق 30 درجة مئوية يوميًا تؤدي إلى انخفاض غلة المحاصيل بنسبة 1% لليوم الواحد على الأقل، على سبيل المثال، إذا كانت درجات الحرارة تبلغ 35 درجة مئوية على مدى خمسة أيام، فهذا يعني ضياع 25% من المحصول.

في الرسم البياني أدناه عرضٌ لما تنبأ به «أطلس التكيف الزراعي»، وتكشف النتائج أنه مع حلول نهاية هذا العقد سيكون إنتاج 30% من محصول الذرة في إفريقيا في ظروف تتراوح بين الإجهاد الحاد والإجهاد الشديد، وسيكون الحال كذلك بالنسبة لجميع مصادر الغذاء الأخرى، من المحاصيل إلى الماشية، بينما سترتفع النسبة إلى 48% بحلول العقد الخامس.

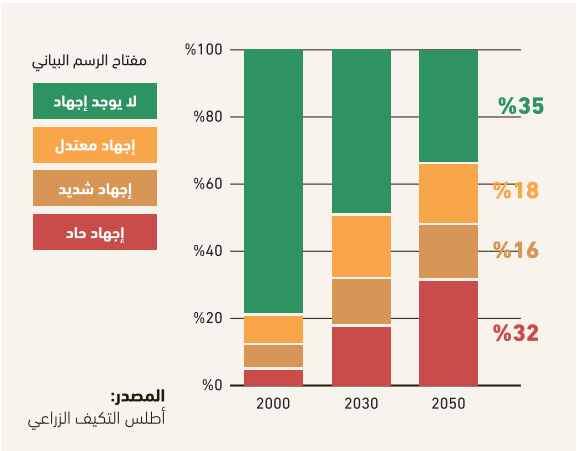

إن الإجهاد المناخي الشديد هو العامل الرئيسي الذي من المتوقع أن يتسبب في تعرض 32 مليون شخص في إفريقيا للجوع في عام 2030، وبالنسبة للمزارعين الذين يزرعون مساحات صغيرة من الأراضي، فلا توجد حلول واضحة كثيرة أمامهم، ففي دراسة مسح أجراها البنك الدولي والحكومة النيجيرية، سُئل المزارعون: كيف تستجيبون لانخفاض إنتاجية المحاصيل؟ وكانت الإجابتان الثانية والثالثة من حيث التكرار تتلخصان في تناول كميات أقل وبيع الماشية، في حين كانت الإجابة الأولى: لا نفعل شيئًا، ولكن من حسن الحظ أن هناك خيارات أخرى أفضل.

كيف يمكن للمزارعين مكافحة تغير المناخ؟

قبل أربعة عشر عامًا، تم البدء في «مؤسسة بيل وملينـدا غيتس» في دعم مجموعة من الباحثين الأفارقة في مجال المحاصيل الزراعية، وكان الهدف يتلخص في تطوير صنف جديد من الذرة تم تسميته بـ «البذور السحرية» كان الباحثون يؤمنون بأنهم قادرون على إنتاج ذرة هجينة تكون أكثر قدرةً على مقاومة مناخات أكثر حرارة وجفاف، وذلك عبر إنتاج أصناف منتقاة من المحاصيل، وهو ما نجحوا في تحقيقه نجاحًا كبيرًا.

وحين قارن الباحثون في كينيا بين الأراضي المزروعة بهذا الصنف الجديد من الذرة، والذي أطلقوا عليه اسم «دراوت تيغو DroughtTEGO» وبين الأراضي المزروعة بالصنف القديم، رأوا بأن مزارع «دراوت تيغو» كانت أكثر إنتاجًا للحبوب بمقدار 66% لكل أربعة كيلو متر في المتوسط وعلى وجه التقريب، وهذه الكمية تكفي لإطعام أسرة مكونة من ستة أفراد لمدة عام كامل، وعلاوةً على ذلك، سيكون

لـدى الأسـرة فائـض كبير مـن الذرة يمكنهـم بيعـه بحوالـي 880 دولار أميركـي، وهـو مـا يعـادل خمسـة أشـهر مـن الدخـل للمواطـن الكيني المتوسـط، وهـذا يعني أنه سـيكون بوسـع العديد مـن المزارعيـن تحمل تكاليف إرسـال أبنائهـم إلى المدارس أو بنـاء منـازل جديـدة إذا تحولوا إلى زراعـة الصنـف الجديـد «دراوت تيغو».

وبالإمـكان معاينـة هـذا النـوع مـن الابتـكار فـي المجـال الزراعـي فـي مختلـف أنحاء العالـم، كما في ولاية البنجاب في الهنـد مثلًا، فالمزارعون فـي هـذه المنطقـة يزرعـون نوعـي الحبـوب الرئيسـيين فـي الهنـد، الأرز فـي موسـم الأمطـار والقمـح فـي فصـل الشـتاء الجـاف شـمال البلـد، غيـر أن تغير المناخ بات يقوض سـبل عيشـهم، ففـي عـام 2010، ثم مرة أخـرى فـي عـام 2015، حولـت موجـات الحـرارة المبكـرة الموسـم الرطـب إلى موسـم جـاف، مما أدى إلـى إتـلاف محاصيـل الأرز، وردًا على ذلـك، عمل المزارعـون المحليون مع جامعـة البنجـاب الزراعية لإيجـاد حلٍ جديـد وهـو صنـف مـن الأرز قصيـر الأمـد يتطلـب ثلاثـة أسـابيع أقـل لحصـاده، مـا يعنـي أنـه يمكـن حصـاده قبل تلـف المحاصيل بسـبب موجـات الحـرارة المرتفعـة الناجمـة عـن تغيـر المنـاخ، كما سـمح هذا الحـل للمزارعيـن بزراعـة قمحهم في وقتٍ مبكـر، وبفضل بذرة واحدة كان بمقدور ولاية البنجاب زيادة مردود محصولين.

إن ابتـكارات مثـل الـذرة والأرز قصيـر الأمـد مـن صنـف "دراوت تيغو" تمنحنـي وتمنـح العالم الكثير من الأمل في اسـتمرار تحسـن الإنتاجية الزراعيـة رغـم تغيـر المنـاخ، ولكنـي أتمنـى أن يتـم تبنـي هـذه البـذور الجديدة بسـرعة أكبر، ورغم فائدتها وقدرتهـا على تغطية الاحتياجات وسـد النقـص، لا يـزال الاسـتثمار فـي البحـث والتطويـر فـي مجـال الزراعة ضئيلًا للغاية.

وبالعـودة إلـى الرسـم البيانـي فـي الصفحـة الأولـى الـذي يوضـح الارتفـاع الكبيـر في حجـم المسـاعدات الغذائية المقدمـة، وبمقارنته مـع ميزانيـة البحـث والتطوير لابتـكارات جديـدة مثل البذور السـحرية كمـا موضـح فـي الرسـم البياني أدنـاه، يتبيـن أن الخط الثاني مسـتوٍ، لكـن لمعالجـة الأزمـة الغذائية الحاليـة وزيادة الإنتاجيـة الزراعية، يجب العمـل علـى جعـل هذيـن الخطين أكثر تشـابهًا من حيـث ميلهما، مع زيـادات كبيـرة فـي تمويـل البـذور السـحرية، بالإضافـة إلـى القيـام باستثمارات أساسية أخرى في الزراعة.

الإنفاق التراكمي على المساعدات الغذائية والبحوث الزراعية

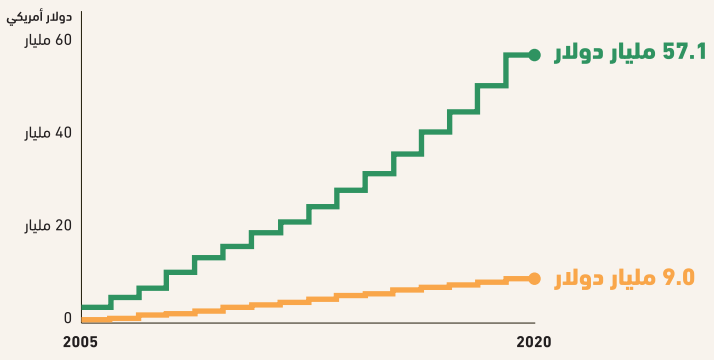

إن زيادة الإنتاجية ليست بسيطة، الأمر معقد حيث يحتاج المزارعون إلى الدعم بطرق مختلفة عديدة، مثل التمويل البالغ الصغر، ليكون بوسعهم شراء الأسمدة أو البنية الأساسية الريفية، مثل الطرق الجديدة التي تسهل عليهم نقل محاصيلهم إلى السوق، وحتى البذور السحرية تحتاج إلى استثمارات أخرى ليستمر تأثيرها في العمل، ويجب أن تخضع هذه البذور للضوابط اللازمة أيضًا، فبالنسبة للبلدان التي ترغب في الاستفادة من هذه الابتكارات وغيرها، فمن المفيد لها أن يكون لديها نظم وسياسات قوية للمساعدة في تقييم الأداء والسلامة بينما تقدم المنتجات إلى صغار المزارعين بكفاءة، وهذا أمرٌ حاسم لإيصال أحدث تقنيات البذور إلى المزارعين بأقصى سرعة ممكنة.

الذكاء الاصطناعي في خدمة الزراعة

إن الأرز قصير الأمد والذرة من نوع دراوت تيغو ينتجان محاصيل ضخمة اليوم، إلا أنه ليس من المضمون أن تستمر هذه المحاصيل خلال العقدين 2030 أو 2050، وحينها سيتعين على المزارعين أن يزرعوا أصنافًا جديدة من البذور مع تغير البيئة على نحوٍ لا يمكن التنبؤ به، إن «اتحاد المراكز الدولية للبحوث الزراعية Consortium of International Agricultural Research Centers» هو أكبر اتحاد يضم أكبر عدد من مربي المحاصيل على مستوى العالم، وفي أفريقيا ليس لديهم إلا ثلاثة أشخاص يعملون على انتقاء أفضل أصناف الفول من بين الملايين من الخيارات الممكنة، ويتعين على العالم اليوم الإسراع في عملية تربية النباتات والبذور من هذا النوع، ويتلخص أحد الحلول أيضًا

فيما يطلق عليه الباحثون «النمذجة التنبؤية»، فبرامج الذكاء الاصطناعي هي التي تعالج التسلسل الجينومي للمحاصيل الزراعية إضافةً إلى البيانات البيئية -كل شيء من عينات التربة إلى صور الأقمار الصناعية- ثم تستحضر صورةً قائمة على البيانات بشأن ما ينبغي أن تكون عليه المزارع في المستقبل، واستنادًا إلى هذا النموذج الحاسوبي، يمكن للباحثين تحديد ما هو صنف النبات الأنسب لمكان معين، أو يمكنهم القيام بعكس ذلك: تحديد المكان الأنسب لزراعة محصول معين.

ولا تزال هذه التكنولوجيا في مراحلها الأولى، ولكن هناك نماذج تنبؤية مماثلة، كتلك التي تتوقع الأماكن التي قد تتعرض فيها المزارع لأنواع من الحيوانات الغازية أو لأمراض المحاصيل الزراعية، وقد حققت هذه النماذج نتائج كبيرة، فعلى سبيل المثال، أعرب المزارعون في إثيوبيا العام الماضي (2021) عن خشيتهم من أن يؤدي تفشي مرض يسمى «صدأ القمح» إلى تدمير محاصيل البلاد، ولكن بفضل «نظام الإنذار المبكر» تم تنبيه المزارعين إلى الأماكن التي قد ينتشر فيها الصدأ على وجه التحديد، فكان بوسعهم اتخاذ تدابير وقائية، وبحلول نهاية عام 2021، لم تشهد إثيوبيا أي انخفاض في إنتاجها من محاصيل القمح على الإطلاق، بل على العكس من ذلك، فقد حصد البلد أكبر كمية من المحاصيل في تاريخه.

الابتكار، وليس التبرعات فحسب

قد يكون الجوع مشكلة لا يمكن حلها بالكامل، لا أحد يستطيع أن يعد بصفة جازمة بأن كل فرد من سكان الأرض البالغ تعدادهم ثماني مليارات نسمة تقريبًا سيكون لديه دومًا ما يكفي من الطعام، ولكن ماذا عن ضمان قدرة بلدان جنوب الصحراء الكبرى وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض في المناطق الأخرى على إطعام شعوبها؟ إنه هدف قابل للتحقيق، لكن شرط أن يغير العالم الكيفية التي يتعامل بها مع الأزمات الغذائية، إنه لأمر جيد أن يرغب الناس في منع إخوانهم من بني البشر من التضور جوعًا عندما تؤدي صراعات مثل الصراع الروسي - الأوكراني إلى انقطاع الإمدادات الغذائية، ولكن يتعين علينا أيضًا أن ندرك بأن هذه الأزمات تشكل أعراضًا لمشكلة أشد عمقًا، إذ أن العديد من البلدان لا تحقق نموًا كافيًا حتى يومنا هذا، كما أن تغير المناخ يجعل الزراعة أكثر صعوبةً، ولا يمكن مواجهة هذا التحدي بالتبرعات، بل ما نحتاج إليه هو الابتكار.

في شهر أكتوبر الماضي، صدر عن المركز العالمي لدراسات العمل الخيري ورقةً بحثية تحت عنوان:

تقدير موقف لأزمة الجفاف في القرن الإفريقي

يمكنكم قراءته عبر اتباع الرابط التالي:

http://bit.ly/3UMIZc4

إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة[1]

إعداد الباحث: أ.د. غادة بنت عبد الرحمن الطريف
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن السعودية

نبذة تعريفية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرّف على إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة واستكشاف المعوقات التي تواجهها وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها، وتجيب على مجموعة من التساؤلات مثل: ما مدى فعالية برامج العمل الخيري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، وما مدى إسهام هذه البرامج في تحقيق البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي للتنمية المستدامة؟ وما المعوقات التي تواجه برامج العمل الخيري المستدام في الجمعيات الخيرية وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها؟

تعد الدراسة وصفية تحليلية اعتمدت منهج المسح الاجتماعي، وقد تم اختيار عينة عشوائية من العاملين من كلا الجنسين في الجمعيات الخيرية وبلغ عددهم (226) فردًا، واستُخدمت أداة الاستبيان لجمع البيانات، ويتكون الاستبيان من جزأين، الأول: يتناول البيانات الأولية للأشخاص الذين تمت مقابلتهم، أما الثاني: فيشتمل على أسئلة متعلقة بمدى إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة (البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي) وتحديد المعوقات التي تواجهها، وقد تم تصميم استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تجيب على تساؤلات الدراسة وتحقق أهدافها.

التنمية المستدامة

التنمية المستدامة كما تعرفها الأمم المتحدة: هي العمليات التي بمقتضاها توجه جهود المجتمع والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات المحلية بغرض مساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن.

1. دراسة نُشِرت في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية، المجلد 27، العدد 2، 2019

مقدمة

يمثل العمل الخيري قيمة إنسانية كبرى تتمثل في بذل العطاء بكل أشكاله، فهو نشاط اجتماعي يقوم به الأفراد والمؤسسات الخيرية والاجتماعية بهدف التقليل من مشكلات المجتمع والوفاء بالمتطلبات الاجتماعية؛ ومن ثم الوصول إلى التنمية، فالهدف من العمل الخيري تنمية المجتمع والنهوض بالبلاد، وقد ركز الإسلام في تعاليمه على التنمية والعطاء من أجل إعمار الأرض، ولذا فمن المهم توجيه العطاء، مهما كان نوعه، توجيهًا سليمًا لإعداد خطط تنموية تهدف لحل المشكلات الاجتماعية.

وبحسب الدراسة فقد احتلت قضية التنمية بمختلف جوانبها مكانًا بارزًا في كافة المجتمعات، وحظيت باهتمام العديد من العلماء والباحثين والمفكرين على المستويين الإقليمي والعالمي على اختلاف انتماءاتهم الفكرية باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق حياة أفضل للمجتمعات، ومستوى معيشة أفضل للأفراد، وأسلوب ونقطة بداية لتحرير الطاقات، ولذلك يمكن القول إن التنمية عملية ضرورية وحيوية لحراك المجتمعات ونقلها من وضعٍ إلى وضعٍ أفضل يبدأ من المجتمع وينتهي لصالحه.

وتعد برامج الجمعيات الخيرية عنصرًا فاعلًا له دورٌ هامٌ في دفع جهود التنمية المستدامة من خلال تبني نموذجًا للتنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية يستجيب للحاجات الإنسانية ويعطي المواطن قدرًا كبيرًا من المشاركة التنموية، فحقيقة العمل الخيري وخططه يجب أن ترتبط فيما يمكن أن تحدثه من تأثيرات وتغيرات في المجتمع باتجاه التنمية واتجاه بناء المجتمع.

وفي العقود الأخيرة، تطورت خدمات الجمعيات والمؤسسات الخيرية من مجرد تقديم المساعدات المالية إلى توفير الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تساعد الأفراد على الاعتماد على النفس من خلال تنمية مهاراتهم من خلال برامج التعليم والتثقيف والتأهيل، وبذلك انتقل العمل الخيري من الرؤية التقليدية الضيقة، وهي الإحسان إلى المحتاجين والفقراء، إلى التنمية الشاملة للمجتمع لاكتشاف وتطوير قدرات المحتاجين، ويعتبر العمل الخيري اليوم شريكًا أساسيًا في تنمية المجتمع المستدامة.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من عدة جوانب أهمها:

- تزايد الاهتمام الدولي والإقليمي بالعمل الخيري الذي يركز على الاستدامة، حيث يمكن أن يساهم بفاعلية في تنمية الأسر والمجتمعات المحلية، بل والإنتاج الوطني.
- عدم اقتصار دور العمل الخيري المستدام على تلبية الحاجات الأولية فقط للمحتاج، وإنما تعديها إلى المساهمة في تعلمه وتدريبه وإشراكه في سوق العمل، ومن هذا المنطلق، يمكن الإفادة من آليات العمل الخيري في إحداث التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

- تساعد دراسة إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق التنمية المستدامة على معرفة انعكاس هذه المشروعات على تحقيق أبعاد التنمية، مما يؤدي إلى مزيد من الاعتناء والتخطيط بالبرامج والمشاريع الخيرية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الى أن هناك عدد من المؤسسات الخيرية التي تركز على أبعاد التنمية المستدامة، كما أن ثمة استجابة كبيرة جدًا تمثلت في الموافقة على العبارات التي تصف مدى إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للتنمية المستدامة، حيث بينت الاستجابات أن متوسطات موافقة أفراد عينة الدراسة على العبارات تقع في الفئة الأولى لفئات المقياس المتدرج الثلاثي التي تشير إلى درجة (نعم) على أداة الدراسة، وجاء ترتيب متوسطات الأبعاد على الشكل التالي: البعد الاقتصادي في المركز الأول بمتوسط حسابي (2.52)، ويليه البعد الاجتماعي بمتوسط حسابي (2.36)، وأخيرًا البعد البيئي بمتوسط حسابي (2.31).

وكشفت الباحثة أن إسهام برامج العمل الخيري في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمثل في ضرورة تنمية الوعي لترشيد السلوك الاستهلاكي في المجتمع بما يسهم من الحد من الإسراف وتقليل النفقات وإشباع الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، بينما يتمثل إسهام البرامج في تحقيق البعد الاجتماعي في ضرورة التوجيه والإرشاد لذوي المشكلات الاجتماعية والحرص على تقديم أوجه المساندة الاجتماعية لأرباب الأسر الذين يعانون من المشكلات الاجتماعية بصفة عامة والمشكلات الاجتماعية بصفة خاصة، وأما إسهامها في تحقيق البعد والبيئي، فيتمثل في ضرورة التخلص من النفايات بطرق آمنة وتنمية مستوى الوعي البيئي والصحي للمستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية، مع ضرورة تفعيل الدور الوقائي للجمعيات الخيرية من خلال تقديم برامج توعوية.

وبيّنت النتائج أن أهم المعوقات على مستوى مؤسسات العمل الخيري تتمثل في: تركيز المؤسسة على تقديم الدعم المادي والعيني للمستفيدين، وعدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة بالمؤسسة، وضعف فرص التعاون بين مؤسسات العمل الخيري والقطاع الخاص.

أما أهم المعوقات على مستوى المستفيدين فقد تمثلت في: اعتماد المستفيدين على المساعدات المادية والعينية؛ مما يجعل بعض المؤسسات عاجزة عن إشباع كافة احتياجاتهم، وعدم رغبة المستفيدين في الالتحاق بالعمل، وضعف مستوي المسئولية الاجتماعية لديهم وانتشار الأمية بينهم، بالإضافة إلى عدم توفر مهارات العمل والخبرات والقدرات المطلوبة لإشراكهم بسوق العمل.

توصيات الدراسة

بناءً على النتائج التي توصلت اليها الدراسة تم في ضوئها وضع مقترحات لتوسيع دائرة نشاط مؤسسات العمل الخيري وحل مشكلاتها وذلك من خلال تسليط الضوء على الخطوات والوسائل الكفيلة لتطوير العمل الخيري وتمكينه من تحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ومن أهم التوصيات:

- تطوير برامج مؤسسات العمل الخيري ونقلها من الدور التقليدي الى تنمية وتطوير قدرات المستفيدين حتى يعتمدوا على أنفسهم.
- تنمية وعي المستفيدين بخدمات المؤسسات الخيرية والبرامج التي يمكن لهم الالتحاق بها لتأهيلهم وتشجيعهم على الالتحاق بالعمل وتحقيق دخل مادي يحقق لهم حياة كريمة.
- تشجيع المستفيدين على الاستقلال الاقتصادي من خلال القروض ودعم المشاريع الصغيرة، مع ضرورة حثهم على الاستثمار في الأسواق التي تقيمها المؤسسات الخيرية لدعم المستفيدين.
- التركيز على تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمستفيدين من خلال الاهتمام بتطوير الذات واستحداث برامج جديدة للتأهيل والتدريب بما يتناسب مع حاجة سوق العمل.
- تنمية الوعي بالمشكلات البيئية مع ضرورة تبني والعمل على برامج تُسهم في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث.
- التأكيد على أهمية الشراكة بين مؤسسات العمل الخيري والأجهزة الحكومية المعنية بالتنمية الاجتماعية والقطاع الخاص باعتبارهم شركاء في تحقيق التنمية بكافة أبعادها.
- معالجة المعوقات التي تواجه مؤسسات العمل الخيري حتى تتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بكافة أبعادها من خلال زيادة الدعم المالي لاستمرار برامج ومشاريع المؤسسة.
- معالجة المعوقات ووضع الضوابط التنظيمية التي تواجه المؤسسات على مستوى المستفيدين الذين لا يرغبون في الالتحاق بالوظائف والاعمال، نظرًا لاعتمادهم الكلي على مساعدات المؤسسة.

المـــركـــز العـــالمـــي
لدراسات العمل الخيري
Global Center
for Philanthropy Studies

الرؤية

مرجع عالمي في دراسات العمل الخيري والإنساني

الرسالة

خدمة العمل الإنساني وتطويره من خلال البحوث والدراسات المتخصّصة

القيم

- المهنية
- المنهجية
- الموضوعية
- الشراكة
- الجودة

الأهداف

تطوير العمل الخيري والإنساني والارتقاء بالجودة في مختلف مجالاته	تعزيز مكانة العمل الخيري والإنساني والتعريف بمنجزاته لدى الرأي العام
دعم صُناع القرار عبر توفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب	صناعة التكامل بن القطاع الخيري والإنساني وخطط التنمية المجتمعية
نشر ثقافة العمل الخيري والإنساني والتطوعي بين شرائح المجتمع كافة	استشراف مستقبل العمل الخيري والإنساني بما يخدم المجتمعات

رئيس مجلس الإدارة

د. عبدالله معتوق المعتوق

المدير العام

بدر سعود الصميط

رئيس التحرير - مشرف المركز

عبد الرحمن عبد العزيز المطوع

أسرة التحرير

د. رضا السيد العشماوي

مدير المركز

د. سارة يحيى عبد المحسن

اختصاصي دراسات

عبد الله محمد أبو زيد

منسق إداري

محمد السعيد

منسق التحرير

عامر قاسم

الإخراج الفني

أثر

من إصدارات المركز

تقرير الاتجاهات العالمية للتبرع

الواقع النفسي للمرأة اللاجئة

كيف تدير أزمة بفاعلية

مؤشر الجوع العالمي 2018

دليل إدارة الحملات التسويقية

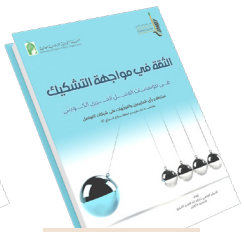
الثقة في مواجهة التشكيك

مركز رصد النزوح الداخلي 2018

حرائق غابات الأمازون

برنامج التحقق من خلفية الجهات والأفراد

أزمة الجفاف في القرن الإفريقي الصومال أنموذجًا

نشـــرة أثـــر

زوروا موقعنا للوصول إلى جميع إصدارات المركز

www.iico.org/ar/publications

خلاصات معرفية

تسعدنا مشاركتك..
وتصلنا مباشرة..

1 808 300
www.iico.org

GCPSIICO

المركز العالمي لدراسات العمل الخيري
Global Center for Philanthropy Studies

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization

المركز العالمي
لدراسات العمل الخيري
Global Center
for Philanthropy Studies

الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية
International Islamic Charity Organization